



المواصلات في حكومة أولمرت الذي وجه انتقادات حادة عشية صدور التقرير الى سلوك أولمرت خلال الحرب الأخيرة. فقد اعتبر التقرير أن جزءاً من الفضل في الحرب تتحمله أيضاً القيادة الأمنية التي كانت تتولى زمام الأمور قبل اندلاع الحرب، وكان يقصد بذلك موفاز الذي كان وزيراً للدفاع ورئيساً للأركان، وبدرجة ثانية إيهود باراك الذي كان رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع.

التدرع بالتهديد الإيراني

أولمرت والوزراء المقربون منه، يرون أنه يتوجب الحفاظ على هذه الحكومة، على اعتبار أن استقرار الحكم في (إسرائيل) هو أمر بالغ الأهمية، في ظل التحديات التي تواجهها (إسرائيل). حاييم رامون، القائم بأعمال رئيس الوزراء، يشير إلى أنه لا يمكن حل الحكومة الحالية والدعوة إلى انتخابات جديدة، في الوقت الذي تعكف فيه الحكومة على معالجة التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني. وأشار خلال مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلية إلى أن الحكومة تعكف على مخططات لمواجهة الخطر النووي الإيراني، الأمر الذي يوجب استقرار الحكومة. ونوه رامون إلى أن الحكومة تشرف حالياً على إعادة ترميم الجيش وقدرته، ضمن تطبيقها لتوصيات تقرير «فينوغراد» الأولى، معتبراً أن تفكيك الحكومة يعني أن تتوقف عملية ترميم الجيش. وزعم رامون أن القيادة السياسية وتحديداً أولمرت قد طور من قدرته على اتخاذ القرارات، مشيراً إلى قراره بضرب المنشأة البحثية في عمق الأراضي السورية في مطلع أيلول/سبتمبر الماضي. ■

اضطر للاستقالة بسبب الانتقادات التي وجهت إليه من كل حذب وصوب، سواء داخل حزبه أم خارجه، وكان على رأس منتقديه باراك.

وهناك من يرى أن باراك تنفّس الصعداء من تقرير «فينوغراد»، مثله مثل أولمرت. وحسب هؤلاء، فإن باراك، الذي وعد الجمهور الصهيوني في السابق بالانسحاب من الحكومة في حال حمل التقرير المسؤولية لأولمرت على فشل الحرب، كان يعتقد في حينه أنه هو الذي سيحصد معظم الأسهم بعد استقالة أولمرت، مستغلاً وجوده في منصب وزير الحرب، وتبني مواقف متشددة من الفلسطينيين والسوريين وغيرها. ومن أجل ذلك، حرص باراك على إصدار العديد من التصريحات النارية المتطرفة ضد الفلسطينيين وضد العرب، وأعلن غير مرة أن حملة عسكرية على قطاع غزة قاب قوسين أو أدنى. لكن الذي صعق باراك هو حقيقة أن استطلاعات الرأي العام تؤكد أن شعبيته تراوح مكانها، وأنه في حال أجريت الانتخابات، فإن زعيم حزب «الليكود» بنيامين نتنياهو هو الذي سيحصد النتائج.

وما ينطبق على حزب «العمل»، ينطبق على حركة «شاس» التي أعلن زعيمها الروحي تضامنه مع أولمرت، الأمر الذي فسّر على أن الحركة ستواصل البقاء في الائتلاف.

لكن أولمرت وحتى يهدئ من روع «شاس» وعدها بشكل قاطع أنه لن يتم طرح قضايا الحل الدائم على بساط البحث مع أبو مازن، رغم التعهدات التي قطعها على نفسه في مؤتمر «أنابوليس».

أما في داخل حزب «كاديما»، فقد ساهم التقرير في القضاء على كل مواطن التمرد داخل الحزب، حيث وجّه التقرير صفة مدوية إلى وزير

إمكانية شنّ حملة واسعة تؤدي إلى إعادة احتلال القطاع أو على الأقل أجزاء كبيرة منه. حتى الآن، فإن الجيش وكذلك المستوى السياسي يترددان في إصدار التعليمات بشنّ هذه الحملة، خشية أن تؤدي إلى سقوط خسائر كبيرة في أرواح الجنود. وإذا احتكم صناع القرار في (إسرائيل) إلى ما جاء في تقرير «فينوغراد»، فإن عليهم ألا يترددوا ويشنوا الحملة على غزة، إن كان من المحتمل أن تساهم في وضع حدّ لعمليات إطلاق الصواريخ على التجمعات الاستيطانية التي تقع في محيط القطاع. وما ينطبق على قطاع غزة، ينطبق على التعاطي مع حزب الله وسوريا وإيران.

ومما لا شك فيه أن أولمرت يرى مصلحة كبيرة في شنّ العمليات الخاصة، على اعتبار أن مثل هذه العمليات يعيد الاعتبار له بعد كل هذا الفشل. لذا، وكما يقول المعلق الصهيوني أمنون إبراموفيتش، فإن أولمرت هو رئيس الوزراء الإسرائيلي الأكثر موافقة على شنّ عمليات خارج الحدود ينطوي تنفيذها على مخاطر استراتيجية جمة.

لكن هذا لا يعني أن أولمرت بسبب التطلع لتحقيق مكاسب شخصية سيأمر بشنّ حملة على غزة، لأنه ببساطة يخشى أن تتحول مثل هذه العملية إلى سهم مرتد إلى نحره، كما عبر أكثر من مسؤول إسرائيلي.

واضح تماماً أن أي عمل خاص سيأمر به أولمرت سيأخذ بعين الاعتبار العمل على رفع معنويات المجتمع الصهيوني، في ظل تواتر المؤشرات على تدهور هذه المعنويات في ظل خسارة (إسرائيل) الحرب، وفي ظل عجزها عن وضع حد لعمليات المقاومة من قطاع غزة.

استقرار سياسي

التقرير كانت له تداعيات هامة على صعيد الحلبة السياسية الداخلية. فالمعارضة اليمينية في حالة صدمة بعد أن تهافت آمالها في أن يمهد التقرير إلى إسقاط أولمرت، وأجراء انتخابات مبكرة قد تحمل اليمين واليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو للحكم مجدداً.

كما أن التقرير فاقم المصاعب أمام كبير شركاء أولمرت في الحكومة، وزير الدفاع إيهود باراك، حيث إن التقرير لم يجعل أي مسوغ لترك الحكومة. وازدادت الأمور تعقيداً بالنسبة له عندما أكد التقرير على تبرئة خصمه اللدود في الحزب عمير بيريتس، سلفه في قيادة الحزب ووزارة الحرب، من المسؤولية عن الفشل، بعد أن